

ص.ص. 51/42

المجلد: 13 العدد: 01 (2025)

الحماية القانونية للبحوث العلمية الأكاديمية في ظل البيئة الرقمية: قراءة قانونية تأصيلية في بعض النصوص التشريعية الجزائرية

Protection juridique de la recherche scientifique académique à la lumière de l'environnement numérique : Une lecture juridique fondamentale de quelques textes législatifs algériens

مراد عبد اللاوي

جامعة الجزائر - 1 - بن يوسف بن خدة

mouradabdellaoui1978@gmail.com

بلعيد مختاري *

جامعة أحمد بن بلة - 1 - وهران، كلية العلوم الإنسانية

Belaid81mokhtari@gmail.com

ملخص:	معلومات المقال
تسعى الدولة الجزائرية، المتمثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إلى تثمين البحوث العلمية، بمختلف أنواعها، وذلك بسنّها لنصوص قانونية، تحمي هذه البحوث، سواء أكانت بحوثاً في طور الماستر، أو في طور الدكتوراه، أو غير ذلك، ممّا ينتج المشتغل بالبحث، بعد أن يصبح باحثاً.	تاريخ الإرسال: 2025/03/21 تاريخ القبول: 2025/07/27 تاريخ النشر: 2025/12/30
تهدف هذه الدراسة والمعنونة: " الحماية القانونية للبحوث العلمية الأكاديمية في ظل البيئة الرقمية-قراءة قانونية تأصيلية في بعض النصوص التشريعية الجزائرية -"، الوصول إلى إظهار القواعد القانونية والإجرائية، التي تضبط البحث العلمي في مختلف مراحله، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان الحلول الوقائية، المتمثلة في التوعية والتحسيس، وذلك من خلال اللقاءات والندوات التي تنظمها الجامعة، من حين لآخر، أو الأساتذة مع الطلبة، أو من خلال إدراج مقياس في الجامعة، يسمى بأخلاقيات البحث العلمي والتوثيق.	الكلمات المفتاحية: ✓ النصوص القانونية، ✓ البحث العلمي، ✓ السرقة العلمية، ✓ البيئة الرقمية.
Abstract :	Article info
The Algerian state, represented by the Ministry of Higher Education and Scientific Research, seeks to value scientific research, of all kinds, by enacting legal texts that protect this research, whether it is research at the master's level, or at the doctoral level, or other, produced by the researcher, after he becomes a researcher. This study, entitled: "Legal protection of academic scientific research in the digital environment - an original legal reading of some Algerian legislative texts -" aims to show the legal and procedural rules that regulate scientific research in its various stages	Received :21/03/2025 Accepted :27/07/2025 date of publication: 30/12/2025 Keywords: Digital environment, plagiarism, academic research, scientific integrity

مقدمة:

البحث العلمي هو أسلوب منظم في جمع المعلومات الموثوقة، وتدوين الملاحظات والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات، باتباع أساليب ومناهج علمية محددة، بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها، أو إضافة الجديد لها، ومن ثم التوصل إلى بعض القوانين والنظريات والتنبؤ بحدوث مثل هذه الظواهر، والتحكم في أسبابها. كما يعتبر البحث العلمي ركيزة من الركائز الأساسية لتطور وتقدم المجتمعات، ولكي يتحقق هذا التقدم والتطور، وجب على الباحث اتصافه ببعض الأشياء الأساسية لإنجاح بحثه، وتكمن هذه الأشياء في الإجراءات الأخلاقية، الإخلاص لله -تعالى- في أعماله، والأمانة العلمية، كما يتم تفسير هذه الأخيرة، أنها عكس السرقة العلمية، فالأمانة العلمية هي مسألة جوهرية للبحوث العلمية، بالإضافة إلى هذه الإجراءات السابقة، هناك إجراءات أخرى، كاتصاف الباحث بالاستعداد النفسي والتواضع، وهذا ما يزيد البحث قيمة علمية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن السرقة العلمية، تعدّ من أخطر المشكلات الأكاديمية، كما أن هذا العمل اللاأخلاقي، يؤدي إلى عواقب وخيمة، ويحدد مسار الباحث بصفة عامة، غير أن الباحث الذي يورط نفسه في هذا العمل، فإنه بالدرجة الأولى يخدع نفسه، ولا يقدم للبحث العلمي أي إضافة جديدة، بل يكرر ما هو موجود.

وعليه للقضاء على هذه التصرفات المشينة للبحث العلمي، وللحد من السرقات العلمية، فإن هناك قوانين وقرارات، صادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كقرار رقم 1082-20 الذي نحن بصدد دراسته في هذه الورقة البحثية، وميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية الصادر سنة 2003، حيث جاء هذا الأخير بوسائل وآليات لحماية جهد الباحثين من القرصنة، والحفاظ على ممتلكات الباحثين.

من خلال ما تقدم فإن الأمانة العلمية: هي أن يكون الباحث صادقاً أميناً عند نقله أو استعائته بآراء وأفكار غيره، وهي من الضوابط الراسخة لعملية البحث العلمي التي نص عليها ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية¹. أو بصفة أخرى هي: أن يتوخى الباحث الدقة في وصف وتسجيل الظواهر والملاحظات العلمية، وأن يعزو الباحث المعرفة العلمية إلى مكتشفيها، ولكي تتحقق الأمانة العلمية لابد من أن يتحرى ما قام به الآخرون، وبذلك تبرز إحدى خصائص الأساسية للعلم وهي التراكمية².

أما بخصوص هذه الدراسة، فإنها تتمحور حول الحماية القانونية للبحوث العلمية الأكاديمية في ظل البيئة الرقمية، وعليه فإننا سنتناول في هذه الورقة البحثية السرقة العلمية وكذا الأمانة التي يتحلى بها الباحث الأكاديمي. ومنه عطفاً على ما سبق، فإن هذه الورقة البحثية تثير إشكالا رئيسيا مفاده:

إذا كان الباحث الأكاديمي، والدولة والمجتمع ككل، تسعى إلى تحسين جودة البحوث العلمية، والارتقاء بمكانة البحث:

فإلى أي مدى يمكن القول: إن الآليات القانونية والإجرائية ساهمت في التقليل والحد من السرقات والانتحالات العلمية؟

للإجابة عن الإشكال الرئيسي، تتفرع عنه تساؤلات فرعية، تكون كالآتي:

1- ما المراد بالسرقة العلمية في ظل القرار الوزاري رقم 1082-20؟

2- وما هي الأسباب والدوافع المؤدية إلى الانتحال في البحوث العلمية؟

3- ما هي الآليات والإجراءات التي يسعى إليها المشرع الجزائري للحد والتقليل من السرقات العلمية؟

للبحث في هذا الموضوع، وللإجابة عن التساؤلات التي طرحت في هذه الورقة البحثية اتبعنا المنهجية الآتية:

1- أحمد سعود، الحماية القانونية للبحوث الأكاديمية من السرقات العلمية، مقال منشور في مجلة أبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 08، العدد 1، ص 495-506.

2- قواسمي رشيدة، أخلاقيات البحث العلمي والحد من السرقة العلمية من منظور القرار الوزاري رقم 933 في الجامعة الجزائرية، مقال منشور في مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 04، العدد 02، سبتمبر 2020، ص 137.

- اعتمدنا على المنهج الوصفي، حيث وصفنا ظاهرة السرقة العلمية، من حيث مفهومها، وكيف يمكن التقليل والحد منها، كما وظفنا في هذه الورقة البحثية المنهج التحليلي، وذلك من خلال استنتاج مضمون القرار الوزاري 20-1082، وكذا ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية.

- كما اعتمدنا على الخطة التالية: حيث تم تقسيم الورقة البحثية إلى:

مقدمة

المبحث الأول: السرقة العلمية في ظل القرار 20-1082، وأسبابها

المبحث الثاني: العقوبات الردعية المنصوص عليها في ظل القرار 20-1082، وسبل الوقاية منها

2-المبحث الأول:

السرقة العلمية في ظل القرار 20-1082، وأسبابها

إنّ وسائل حماية البحث العلمي كثيرة ومتعددة، نظرا للأسباب المؤدية إلى تلك السرقات العلمية، فهناك وسائل وقائية، ووسائل أخرى تتعلق بمكافحة هذه الظاهرة، وهذا من خلال العقوبات التي أقرها المشرع الجزائري كوسيلة ردعية، أو ما تم عليه النص في القرار الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في القرار رقم 1082، والذي يهدف إلى تحديد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، وعليه سنتطرق في هذا المبحث في البداية إلى السرقة العلمية في ظل القرار الوزاري 1082، (المطلب الأول)، وسبل الوقاية منها (المطلب الثاني).

2-1-المطلب الأول:

السرقة العلمية في ظل القرار الوزاري رقم 20-1082

تعتبر السرقة العلمية من أكبر المشكلات، التي تواجه البحوث الأكاديمية، والقائمين على البحث العلمي، والتي يترتب عليها عواقب وخيمة، التي قد تؤدي إلى الإضرار بالباحث نفسه من جهة، ومن جهة أخرى، تلحق أضرارا بالمؤسسات البحثية، لذا يجدر بنا في هذا المطلب إعطاء تصور ومفهوم للسرقة العلمية (الفرع الأول)، ثم إبراز وبيان لأسباب التي أدت إلى الانتحالات العلمية (الفرع الثاني).

2-2-الفرع الأول: السرقة العلمية في تصورها العام

تعتبر السرقة العلمية في تصورها العام على أنها: قيام الباحث أو من يشتغل بالبحث العلمي، بنسبة أقوال وأفكار الآخرين في بحثه إلى نفسه، بمعنى: على أنها بنات أفكاره ونتاج ذهنه، وهي في الواقع غير ذلك، كما عرفت السرقة العلمية على أنها: " عملية تحويل أفكار، أو تعديل السياق، أو تغيير في بعض المصطلحات اللغوية، وببساطة هي غسيل الأبحاث"³، وجاء تعريف السرقة العلمية على أنها: "ذلك الشخص الذي يسرق أفكار وكتابات الآخرين، ويقدمها على أنها ملك خاص به، فإذا تم فعل ذلك في الجامعة، فهو يهدف إلى تحقيق مكاسب، كالحصول على منح مالية، ويعد ذلك خيانة للأمانة"⁴.

وعليه فالسرقة العلمية، قبل أن تكون جريمة علمية، فهي جريمة أخلاقية، فهذا التصرف يحطّ من قيمة الباحث وبحثه معا، كما أن هذا الذي يسمى نفسه باحثا إذا لجأ لمثل هذا التصرف، فإنه يفقد صفة الباحث؛ لأنه لم يتحلى بالأمانة العلمية من جهة، ولم يكن لديه صبر كاف لكتابة بحثه، والجري وراء المكاسب السريعة من جهة أخرى، ففي كل الأحوال فإن هذا البحث يكون خاليا من المصداقية وغير نافع من الأساس⁵.

³ - العمري حكيم ومناد إشراق، التدابير الوقائية للسرقات العلمية في ضوء القرار الوزاري 1082، الملتقى العلمي التكويني حول: أساليب الوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب دولية مماثلة، ص 349.

⁴ - أجعود سعاد، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مقال منشور في مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد الثامن ديسمبر 2017 المجلد الثاني، ص 566.

⁵ - بلقاسم لعبيدي، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تبسة، 2021-2022، ص 1.

2-3- الفرع الثاني: السرقة العلمية في ظل القرار الوزاري 20-1082

عرفت السرقة العلمية، أو ما يطلق عليه لدى الباحثين بالانتحالات العلمية، في القرار الوزاري 20-1082، حيث جاء في الفصل الثاني في المادة 3 منه: "تعتبر سرقة علمية في مفهوم هذا القرار: "كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث، أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، أو الباحث الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى⁶. نستنتج من خلال هذا التعريف القانوني، أن القرار الوزاري بعدما عرف السرقة العلمية بمفهومها العام، عدد الحالات والصور التي على أساسها تصنف سرقة علمية على سبيل الحصر، وذلك في المادة 73.

2-2-1- المطلب الثاني:

الأسباب المؤدية إلى السرقة العلمية

للسرقة العلمية أسباب متعددة ومتنوعة، أدت إلى الانتشار والانتحالات في أوساط الطلبة الباحثين، والأساتذة بمختلف رتبهم العلمية، لكن أهم هاته الأسباب، غياب الوازع الديني والأخلاقي (الفرع الأول)، مشكلة ضيق الوقت وصعوبة البحث (الفرع الثاني)

2-2-2- الفرع الأول: غياب الوازع الديني والأخلاقي:

أولاً: غياب الوازع الديني: تعتبر السرقة العلمية جريمة، وخيانة عظمى للأخلاق الفاضلة، التي جاء بها الدين الإسلامي، فقد دلّ القرآن الكريم على الحفاظ على الأمانات، فقال-تعالى-: "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى"⁸، وهذه الجريمة: هي تعدّ على ما سعى إليه شخص آخر، وقدم كل ما يستطيع من جهد؛ لإنجاز عمل معين، وكما عرفنا سابقاً، فإن السرقة العلمية، هي اعتداء على الملكية الفكرية للآخرين، وعلى حقوقهم، وقوله سبحانه – وتعالى-: "يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون"⁹، وهذه الجريمة هي خيانة للأمانة العلمية، والرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم- بعث لأجل تحسين أخلاق الناس، حيث قال: "إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق"¹⁰.

ثانياً: غياب الوازع الأخلاقي:

بالإضافة إلى الوازع الديني، فإن هناك وازع أخلاقي، ينبغي أن يتحلى به الباحث، وبالنسبة إلى أخلاقيات البحث العلمي فهي: مجموعة من القواعد والمعايير يتفق حولها أطراف متعددة، داخل المجتمع¹¹، أو بعبارة أخرى، فهي مجموعة من القواعد والمعايير والإجراءات المتعارف عليها بين أصحاب مهنة معينة، يبنون عليها الأنظمة والقوانين العامة، وتلتقي مجموعة المفاهيم المتعلقة بأخلاقيات البحث، حول مجموعة من الحقائق¹².

ويقصد بغياب الوازع الأخلاقي: حيث إن الباحث إذا لم يستحضر الوازع الديني والأخلاقي معاً، فسيقع حتماً في السرقة العلمية، ولقد عبر العلماء عن الضابط الديني والأخلاقي بالضابط التعبدية، يقول فريد الأنصاري في كتابه أبجديات البحث في العلوم الإسلامية ما يدل على هذا المعنى: "إن العامل من أجل الوصول إلى مقام العظمة،

⁶- قرار وزاري رقم 1082، مؤرخ في 27 سبتمبر 2020، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، ص5.

⁷- ينظر: القرار الوزاري رقم 20-1082، المرجع السابق، ص5-6.

⁸- سورة النجم، آية: 39.

⁹- سورة الأنفال، آية: 27.

¹⁰- البخاري، صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، باب الأخلاق، رقم الحديث 273، المطبعة السلفية ومكتبتها – القاهرة ط 2، 1379هـ، ص 104.

¹¹- مسعود حسين التائب، البحث العلمي قواعده، إجراءاته، ومناهجه، المكتب العربي للمعارف، مصر، القاهرة، ط 1، 2018م، ص51.

¹²- أماني سعود خيشان القرشي، أخلاقيات البحث العلمي، مقال منشور في مجلة الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد الثامن والثلاثين، الإصدار الثاني، ص 114.

عامل لنفسه ولنفسه فقط، أما العامل من أجل الوصول إلى مقام التعبد المحض، فهو عامل لله، ولذلك كان للناس أجمعين¹³.

وبمفهوم المخالفة: أي أن الباحث يراعي الشروط الأخلاقية في بحثه، وتتمثل الشروط الأخلاقية في عنصرين أساسيين، وهما:

1- الأمانة العلمية، ولها صور، ومن صور الأمانة العلمية، صحة نقل النصوص، سواء أكانت النصوص قرآنية أو حديثية، أو نصوص قانونية.

2- التجرد في فهمها، وتوثيقها، ونسبتها إلى أصحابها¹⁴.

3- الحذر من السرقات العلمية.

2-2-3- الفرع الثاني: مشكلة ضيق الوقت وصعوبة البحث

من الواضح جدا أن الباحث يعيش ضغطا رهيبا، لاستكمال بحثه، وهذا الأخير يكمن نتيجة ضيق وعدم كفاية الوقت، لما يتطلبه البحث العلمي، من أعمال مختلف عمليات العقل من تحليل وتركيب، كما تحتاج إلى قراءة واسعة وجيدة حول موضوع البحث، وعدم استغلال الوقت وتأجيل العمل، سيكون حافزا قويا للسرقة العلمية، والوقوع في المحذور، كما أن هذا السبب، يفتح للباحث باب السرقة العلمية على مصراعيه أمامه¹⁵.

نستنتج مما تقدم، أن هذين السببين من أكثر الأسباب، التي تجعل الباحث يتورط في السرقة العلمية، بالإضافة إلى أن هناك أسباب أخرى، تجعل الأفراد والباحثين يلجئون إلى سرقة المعلومات، وانتحال مؤلفات الآخرين، من أبحاث ومقالات ومحاضرات ودراسات؛ ليقدموها على أنها نتاجهم الفكري.

3-المبحث الثاني:

العقوبات الردعية المنصوص عليها في ظل 20-1082، وسبل الوقاية منها

للد و التقليل من السرقات والانتحالات العلمية، لجأت الدولة الجزائرية، ممثلة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إلى سن وإصدار قرارات تأديبية، وحتى عقوبات ردعية، سواء بالنسبة للطلاب أو الأستاذ الباحث، لكن قبل الوصول إلى هذه العقوبات، سعت الوزارة إلى سن آليات وتدابير وقائية، للتقليل من ظاهرة السرقة العلمية، لذا سنتناول في هذا المبحث: الآليات والتدابير الإجرائية والوقائية، للد و التقليل من السرقات العلمية (المطلب الأول)، العقوبات الردعية المنصوص عليها في ظل القرار 20-1082، (المطلب الثاني).

3-1-المطلب الأول:

الآليات والتدابير الإجرائية والوقائية للد و التقليل من السرقات العلمية

نظر لكثرة السرقة العلمية والانتهاكات المتكررة على البحوث العلمية، والانتحالات التي يرتكبها بعض أشباه الباحثين من أساتذة، وطلبة، عمدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تكريس العديد من الإجراءات الوقائية، لمواجهة الوقوع في مثل هذه الظواهر، لذا يجدر بنا التطرق إلى بعض الإجراءات الوقائية التي وضعتها الوزارة الوصية (الفرع الأول)، ثم ذكر التدابير الوقائية والتحسيسية (الفرع الثاني).

3-2-الفرع الأول: الإجراءات الوقائية

¹³- فريد الأنصاري، أبجديات البحث في العلوم الشرعية، ط2، القاهرة، دار السلام، 1431هـ-2010م، ص32.

¹⁴- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، ط1، المملكة العربية السعودية، دار الشروق، 1980م، ص31.

¹⁵- فروم هشام، مظاهر السرقة العلمية في الجامعة الجزائرية وسبل مكافحتها، مجلة الميدان لدراسات الرياضية الاجتماعية والإنسانية، المجلد الثاني، العدد 7، جامعة الطارف، جوان 2019، ص342.

يضمن نجاح أي بحث علمي في الابتعاد عن ظاهرة السرقة العلمية، ولا ينبغي الاعتماد على الإجراءات الردعية العقابية فقط، مهما بلغت درجة هذه السرقة، بل يجب اتخاذ إجراءات وقائية، وأخرى ردعية، وعليه يمكن تلخيص هذه الإجراءات فيما يلي:

برامج الكشف عن السرقات العلمية (Plagiarism):

لقد قامت العديد من شركات البرمجيات، بتطوير برامج حاسوبية، لاكتشاف الانتحال العلمي، وبعض هذه البرمجيات مدعوم ومتوافق مع اللغة العربية، أما البعض الآخر غير مدعوم باللغة العربية؛ بمعنى أنها لا تستطيع أن تكشف السرقات العلمية في النصوص العربية¹⁶، ومن ثم عمدت الوزارة الوصية بتزويد المؤسسات الجامعية ببرامج، لكشف عن السرقات العلمية، كما قامت الوزارة بتزويد المجالات العلمية ببرامج لكشف نسبة الاقتباس، للمقالات التي ترسل إلى المجالات الوطنية، ومع العلم أنه ابتداء من سنة 2023 أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعليمية إلى رؤساء التحرير بوجوب إخضاع المقالات المرسلة من طرف طلبة الدكتوراه، أو من طرف الأساتذة، للكشف والفحص قبل إرسالها إلى المحكمين.

وعلى العموم، فإن تلك البرامج متخصصة لكشف السرقات العلمية، وهي برمجيات متاحة على الانترنت، تكون مجانية أو بمقابل، تقوم بكشف ومضاهاة النصوص، لكشف التعرض للانتحال أو السرقة¹⁷.

3-3- الفرع الثاني: التدابير الوقائية والتحسيسية

هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الوقائية والتحسيسية، التي تساعد الطلبة والباحثين، للحد من هذه الظاهرة، ولقد نصّ القرار الوزاري رقم 1082 بموجب نص المادة 04 منه، على بعض التدابير الوقائية، حيث جاء في طياته جملة من الإجراءات والآليات، التي تقوم على فكرة التحسيس والتوعية¹⁸، وذلك من خلال ما يلي: أولاً: تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين، حول قواعد التوثيق العلمي، وكيفية تجنب السرقات العلمية.

ثانياً: تنظيم ندوات وأيام دراسية، لفائدة الطلبة الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه.

ثالثاً: إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي.

رابعاً: إعداد دليل إعلامي تدعيمي حول مناهج التوثيق، وتجنب السرقات في البحث العلمي.

خامساً: إدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية، في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي¹⁹.

ولقد أشار القرار الوزاري رقم 1082 في المادة 5 منه مع مراعاة الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتكوين في الدكتوراه، وتنظيم نشاطات البحث، يتوجب على المجالس العلمية في المؤسسات الجامعية، تحديد عدد مذكرات الماجستير، وأطروحات الدكتوراه التي يمكن الإشراف عليها من طرف كل أستاذ، مع احترام تخصصه، ومع الحرص على تشكيل لجان المناقشة والخبرة العلمية من بين الكفاءات المختصة في ميدانها...²⁰.

كما يلتزم طلبة الدكتوراه بالإمضاء على ميثاق الأطروحة، والأستاذ الباحث، والأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي، والباحث الدائم بتقديم تقرير سنوي عن حالة تقدم أعمال البحث أمام الهيئات العلمية، من أجل المتابعة والتقييم حسب الكيفيات المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول²¹.

16- هشام باهي، الفتني صديقة، السرقة العلمية في الجزائر بين أساليب الوقاية وسبل المكافحة، مقال منشور في مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص 135.

17- أجمود سعاد، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مرجع سابق، ص 570.

18- بن حمادي أمال، الأمانة العلمية كركيزة أساسية لأخلاقيات البحث العلمي، (جامعة الجزائر 1)، الملتقى الوطني الافتراضي

المرسوم ب: "ملكية الأفكار في البحث العلمي"، المجمع انعقاده بتاريخ 24 فيفري 2022، ص 17.

19- قرار وزاري رقم 1082، مؤرخ في 27 سبتمبر 2020، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سابق.

- قرار وزاري رقم 1082، نفس المرجع.

21- قرار وزاري رقم 1082، نفس المرجع.

48

مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة، لأجل إجراء التحقيق والتحريات اللازمة، على أن يقدم هذا الأخير تقريره في أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما من تاريخ إخطاره بالواقعة²⁶.
بالإضافة إلى الإجراءات السابقة، فإنه عندما يتضمن التقرير الصادر من مجلس وآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة، تأكيد وقوع سرقة علمية، فإن مدير المؤسسة يتولى إخطار اللجنة الإدارية المتساوية الأعضاء في الأجل المحددة، بعد تبليغ الأستاذ المتهم بالأخطاء المنسوبة إليه، وتمكينه من الاطلاع على ملفه التأديبي، بالإضافة إلى تحديد تاريخ مثوله أمام اللجنة المتساوية الأعضاء بالبريد الموصى عليه، مع وصل الاستلام، وهذا في أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ تحريك الدعوى التأديبية²⁷.
وبالرجوع إلى موقف المشرع الجزائري من الانتحال في ميدان البحث العلمي، فقد عدّه خطأ مهنيًا من الدرجة الرابعة، إذا مارسه الأساتذة الباحثون الاستشفائيون الجامعيون، والأساتذة الباحثون، والأساتذة الباحثون الدائمون. وعليه يعتبر خطأ مهنيًا من الدرجة الرابعة (4) المخالفات والأخطاء الواردة في المادة 29 من القرار، وعددها المشرع على سبيل الحصر²⁸.
هذا والمشرع لم يكتف بسحب الشهادة وتوقيف المناقشة، بل ذهب إلى أكثر من ذلك، حيث أنه تطرق إلى إجراءات جنائية من خلال نص المادة 30 من القرار 1082 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها على أنه: "يمكن لكل جهة متضررة من فعل ثابت للسرقة العلمية مقاضاة أصحابه طبقا لأحكام الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق لـ 19 يونيو سنة 2003، والمذكورة أعلاه"²⁹.
الملاحظ في هذا النص أن الذي يتضرر من السرقة العلمية له الحق في رفع دعوى قضائية، بالإضافة إلى أن المشرع الجزائري من خلال الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، حدد العقوبات الناجمة عن المساس بتلك الحقوق.

الخاتمة:

وفي الأخير ومن خلال هذه الورقة البحثية، يتضح لنا أن المشرع الجزائري أدرك خطورة السرقة العلمية، والآثار السلبية التي يتأثر بها البحث العلمي وجودته، ومن ثم فقد تدخل وسن القرار الوزاري رقم 1082 لسنة 2020 الذي بدأه بتعريف قانوني للسرقة العلمية، كما وضع في طيات هذا القرار مجموعة من القواعد والآليات

²⁶- المادة 26 و 27 من القرار الوزاري رقم 1082، مرجع سابق.

²⁷- المادة 28 و 29 من القرار الوزاري رقم 1082، مرجع سابق.

²⁸- ينظر: المادة 29 من القرار الوزاري رقم 1082، المرجع السابق.

²⁹- المادة 30 من القرار الوزاري رقم 1082، مرجع سابق.

الوقائية، وأخرى تتعلق بالجزاءات المترتبة على السرقة العلمية، وعليه تم التوصل إلى نتائج وتوصيات، يكون توضيحها في نقاط وهي كالآتي:

أولاً: النتائج:

1-اهتمام المشرع الجزائري بالملكية الفكرية، وتجريم السرقة العلمية في نصوص قانونية، وتحديد العقوبات اللازمة لها.

2-السرقة العلمية من أخطر المشكلات الأكاديمية في الجامعات.

3-القيام بدورات وندوات من أجل التحسيس لفائدة الطلبة عموماً، والطلبة المقبلين على كتابة مذكرات التخرج على وجه الخصوص.

4-استعمال البرمجيات التي تكشف السرقات العلمية أصبح أمر ضروريا لا بد منه.

5-تبين لنا من خلال هذه الورقة البحثية أن السرقة العلمية لها أسباب متعددة، ومن بينها غياب الوازع الديني والأخلاقي للباحث، كما أنه من بين الأسباب الثورة التكنولوجية والبيئة الرقمية، فأصبح الباحث يحاول الوصول إلى المعلومة بسهولة وبجهد أقل.

ثانياً: التوصيات:

1-دعوة المجالس العلمية في الجامعات إلى عدم التساهل والصرامة في تفعيل النصوص القانونية التي جاء بها القرار 1082، في حال وجود سرقة علمية.

2-مزيد من التوعية والتحسيس من ظاهرة السرقة العلمية، خاصة الطلبة المقبلين على الرسائل والأطروحات حتى يتجنبوا الوقوع في الانتحالات.

3-أقترح على المؤسسات الجامعية ومراكز البحث تنظيم ملتقيات وطنية ودولية لمزيد من التعريف بالسرقات والانتحالات العلمية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: كتب ومذكرات

كتب

1-البخاري، (1379)، صحيح البخاري، القاهرة، المطبعة السلفية ومكتبتها.

2- سليمان، (1980)، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، دار الشروق

3-الأنصاري، (1431هـ.2010-)، أبجديات البحث في العلوم الشرعية. القاهرة، دار السلام.

4-التائب، (2018م)، البحث العلمي قواعده، إجراءاته، ومناهجه مصر، القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

مذكرات

5-لعبيدي (2021-2022)، السرقة العلمية وطرق مكافحتها، مذكرة ماستر، تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

قوانين وقرارات

قرارات

6-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (مؤرخ في 27 سبتمبر 2020)، يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها. الجزائر.

ثالثاً: مقالات وملتقيات

مقالات

7-القرشي، (ديسمبر 2022)، أخلاقيات البحث العلمي، مقال منشور في مجلة الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، العدد الثامن والثلاثين، الإصدار الثاني، ص414.

- 8- بشير، (2018)، الدراسات المنافية للأمانة العلمية في البحث العلمي الأكاديمي وسبل مواجهتها (السرقعة العلمية نموذجاً)، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، العدد 03، ص 437.
 - 9- هشام، (جوان 2019)، مظاهر السرقعة العلمية في الجامعة الجزائرية وسبل مكافحتها، مجلة الميدان لدراسات الرياضية الاجتماعية والإنسانية، المجلد الثاني، العدد 7، جامعة الطارف، ص 342.
 - 10- صديقة، (2020)، السرقعة العلمية في الجزائر بين أساليب الوقاية وسبل المكافحة، مقال منشور في مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 6، العدد 2، ص 135.
 - 11- سعاد، (ديسمبر 2017) السرقعة العلمية وطرق مكافحتها، مقال منشور في مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، العدد الثامن المجلد الثاني، ص 566.
 - 12- سعود، (2023)، الحماية القانونية للبحوث الأكاديمية من السرقات العلمية، مقال منشور في مجلة أبحاث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 8، ص 495-506.
 - 13- رشيدة، (2020)، أخلاقيات البحث العلمي والحد من السرقعة العلمية من منظور القرار الوزاري رقم 933 في الجامعة الجزائرية، مقال منشور في مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 04، العدد 02، ص 137.
- ملتقيات.**
- 14- العمري حكيم ومناد إشراق، التدابير الوقائية للسرقات العلمية في ضوء القرار الوزاري 1082، الملتقى العلمي التكويني حول: أساليب الوقاية من السرقعة العلمية ومكافحتها في الجزائر مع الإشارة إلى تجارب دولية مماثلة.
 - 15- أمال، لمجمع انعقاده بتاريخ 24 فيفري 2022، الأمانة العلمية كركيزة أساسية لأخلاقيات البحث العلمي، جامعة الجزائر 1، الملتقى الوطني الافتراضي المرسوم بـ "ملكية الأفكار في البحث العلمي، الجزائر.